

عنوان الورقة :

**أثر تدني المستوى المعيشي والثقافي على الحالة الأمنية في
المجتمع**

مقدمها :

الدكتور / حميد بن خليل الشايجي

ملخص البحث

توطئة ومدخل للبحث وإشارة سريعة إلى غايته وهي: إبراز العلاقة بين تدنى المستوى الثقافي وتدني الحالة الأمنية في المجتمع .

- أثر تدنى المستوى المعيشي في تدني المستوى التعليمي : كون العلاقة بين الفقر والجهل تبادلية .
- آراء الباحثين حول تدني المستوى المعيشي والثقافي والجريمة : من يرى أن الجريمة مرجعها أسباب اقتصادية سائدة في المجتمع ومن يرى ضعف العلاقة بين الجريمة والفقر مع وجودها ، من يرى التوسط في القول فالضعف الاقتصادي سبب في الجريمة ولكنه ليس السبب الوحيد .
- التفسير النظري للعلاقة بين الفقر والجريمة .

أخيراً الخلاصة والغاتمة :

حيث نرى لا علاقة بين الفقر والجريمة لأسباب منها :
أن الفقر ظاهرة نسبية ، مرتكبو الجرائم متباينون في غناهم وفقرهم .

تمهيد:

يمثل النظام الاقتصادي عصب الحياة في أي مجتمع فهو يوفر وسائل المعيشة المريحة للسكان في ذلك المجتمع وذلك من خلال تحقيق متوسط دخل للفرد يوفر له مستوى معيشة مناسباً لحياة كريمة .

إذن هناك حاجات أساسية يرتبط بتوفيرها استمرار حياة الإنسان ، بحيث يترتب على عدم إشباعها بطريقة مشروعة أما انتهاء حياة الإنسان أو أن يسعى إلى إشباعها بطريقة غير مشروعة وهذا يعد بداية طريق الانحراف ومن أمثلة هذه الحاجات : المأكل، الملبس ، المسكن ، وغيرها من احتياجات الحياة الأساسية ويرى البعض أن إشباع الحاجات الأساسية اللازمة لاستمرار حياة الإنسان يؤثر تأثيراً مباشراً على أمن المجتمع ، بمعنى أن تأمين حد أدنى من الغذاء والكساء يعتبر شرطاً ومن ثم الأمن الاجتماعي للمجتمع يتأثر بل أحياناً لا يتحقق ، إذا فقد بعض أو معظم سكان المجتمع فرص العمل أو الإنتاج ما يؤدي إلى عدم إشباع احتياجاتهم الأساسية بما يقود إلى شعورهم بالقلق والخوف والاضطراب الذي ربما يؤدي إلى دروب الجريمة والانحراف.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى تحقيق الأمن الاقتصادي لا يتم فقط بتأمين الرزق وإمكانات العمل بل بتنمية إدراك الإنسان لإمكاناته الإنتاجية ومهاراته المهنية وبتعلمه كفي توظيفها واستثمارها والتصرف في عائداتها وهذا يعني أن الأمن الاقتصادي لا يتحقق بتوفير سبل العمل والإنتاج وإشباع الاحتياج الضرورية فقط ، بل كيفية توفير هذه السبل بالصورة السليمة والبناء فلا يصاب الإنسان بالتخمة ولا الخمول ولا يستسلم للظروف غير المواتية ، بل يتعلم كيف يتصرف في الرخاء وفي الشدة على حد سواء .

أثر تدني المستوى المعيشي في تدني المستوى التعليمي :

إن العلاقة بين تدني المستوى المعيشي وتدني المستوى التعليمي علاقة تبادلية حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويقود إليه وقد أشارت العديد من الدراسات إلى تدني المستوى التعليمي بين الطبقات الدنيا في المجتمع ، وارتفاع معدلات التسرب الدراسي بين أبنائها ففي ظروف الفقر يجد التلميذ والديه غير قادرين على توفير نفقات تعليمية لفترة أطول من المرحلة

الابتدائية كما يجد أن والديه في حاجة ماسة إلى إسهامه الاقتصادي لإعالة بقية أعضاء الأسرة وبالتالي ينقطع هذا التلميذ عن التعليم ويبحث عن مهنة يقات منها العيش . وقد أشار مسح قوة العمل في مصر عام ١٩٨٤م إلى أن عمالة الأطفال أصبحت ظاهرة ملحوظة وواضحة في المجتمعين : الريفي والحضري إذ أن (١,٥) مليون طفل دون سنة الخامسة عشرة يشاركون في قوة العمل بنسبة ١٠,٣٪ من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً .

وتشير الدراسات إلى أن الإنجاز الضعيف لطلاب الطبقة الدنيا في امتحان شهادة الثانوية العامة يرجع إلى أن معظم طلاب هذه الشهادة يحتاجون إلى دروس خصوصية في المنزل من أجل إحراز درجات عالية في الامتحانات النهائية ، وهذا ما لا يقدر عليه الطلاب الفقراء ما يفوت عليهم فرص التفوق . كما أن نسبة أمية الوالدين مرتفعة بين الطبقات الفقيرة وبالتالي فإنهم لن يقدرُوا على مساعدة أبنائهم في دراستهم الأمر الذي يؤثر على تحصيلهم .

كما أن ازدواجية نظام التعليم ، حيث يوجد التعليم العام المدعم بالكامل جنباً إلى جنب مع التعليم الخاص ومن الملاحظ أن جماعات الدخل المنخفض تتجه إلى النوع الأول، في حين تشبع مدارس النوع الثاني احتياجات جماعات الدخل المرتفع وهذه الازدواجية لها آثار عكسية خطيرة في عدم المساواة بين الأجيال على المدى الطويل وتشير أرقام عبد الجواد إلى أن التعليم الفني في مصر ذو طبيعة طبقية مغلقة بمعنى أنه قدر أبناء الطبقات الفقيرة وحدها . وهذا ما يجعل التعليم يسهم في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا فيكسر بذلك التميزات القائمة في المجتمع .

وبالتالي فإن الاستمرار في التعليم أم تحدده عوامل اقتصادية واجتماعية ينبغي عدم تجاهلها فأغلب أطفال الأحياء المتخلفة الفقيرة ينحدرون من بيوت لم تعهد التعليم في حياتها ، كما وأنها لم تألف أسلوب التعامل مع الكتاب المدرسي . وغالباً ما يكون الأبوان أميين أو ذوي مستوى تعليمين متدن لم تسعفهما ظروف حياتهما في الحصول على القدر الكافي من التعليم رغم حرصهما الشديد على توفير ظروف تعليمية أفضل لبنائهم في الوقت الحاضر . إن مثل هؤلاء الآباء لا شك سيفتقرون بصورة أساسية إلى بعض الرؤى السليمة

للتعامل مع المدرسة كما وتتقصهم الخبرة والمهارات الأولية لدعم العملية التعليمية خارج إطار المدرسة. ويضاف إلى ذلك .

ما للمدرسة ومبانيها وتجهيزاتها من أثر في استمرار الطلاب وانتظامهم فيها أن مباني المدرسة وتجهيزاتها إن تكن حديثة ومتكاملة قد تكون عاملاً من عوامل الطرد للطلاب . حيث إن سوء مباني المدرسة ن مما يؤدي إلى إخفاق المدرسة في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها . وغالباً ما يكون هذا هو حال ووضع المدارس في الأحياء الفقيرة ، مما يؤثر على مستوى التحصيل الدراسي لأبناء تلك الأحياء .

إذن نستطيع أن نقول أن بعض الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني قد تدفع بأبنائها إلى سوق العمل في عمر مبكر من أجل مساعدة الأسرة في تحمل تبعات الحياة ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم مواصلتهم لتعليمهم . إن أمثال هؤلاء عندما يكبرون سيعانون من ضآلة دخلهم نظراً لتدني مستواهم التعليمي ما يؤدي إلى تكوينهم لأسر فقيرة وستمر دوامة الفقر وتدني المستوى التعليمي . إن تدني المستوى التعليمي أو انعدامه له آثاره السلبية المباشرة في تهيئة ظروف معيشية ملائمة تضع الفرد في حالة اقتصادية فقيرة ، وفي ظروف حياتية سيئة .

العلاقة بين تدني المستوى المعيشي والثقافي والجريمة :

لقد زاد الاهتمام بدراسة العلاقة بين تدني المستوى المعيشي والثقافي والجريمة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد اتسع نطاق الدراسات الاقتصادية حتى شملت مختلف جوانب البحث في البواعث الاقتصادية التي يمكن أن تكون سبباً في تكوين السلوك الإجرامي . ولذلك فقد تناولت تفاوت كتلة الجريمة من جهة ، ون الجهة الأخرى دراسة بعض الظروف والظواهر والعوامل الاقتصادية وعلاقتها ببعض المشكلات الاجتماعية القائمة ، كمشكلة الكحولية ، ومشكلة البغاء ومشكلة الجريمة ، وغيرها من المشاكل الأخرى

ويجمع علماء الإجرام على التسليم بوجود صلة بين الظروف الاقتصادية للفرد والجريمة : إلا أنهم يختلفون في تقدير حجم أثر هذه الظروف ، فمنهم من يبالغ في تقدير أهمية العوامل الاقتصادية ومنهم من يقلل من أهمية العوامل الاقتصادية ومنهم من يوازن في هذا الأمر ويعطيه حقه وبالتالي انقسمت الآراء إلى ثلاثة فئات كالتالي :

أ. يرجع أنصار الاتجاه الأول للجريمة إلى الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع واعتباره السبب الأساسي في حدوث الجريمة ، حيث يربط بونجر (PONJER) بين الأفعال الإجرامية (وخاصة جرائم الممتلكات) والظروف الاقتصادية ، حيث اعتبر أن اختلال النظام الاقتصادي سبب كل الجرائم ومولدها بالمنافسة الاقتصادية غير العادلة كما يرى بونجر ، تؤدي إلى ظهور الطبقة واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ومن مظاهر هذا الاستغلال استخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء وظهور البطالة . وهذه العوامل الاقتصادية الرئيسية لا شك تترك آثارها غير المباشرة على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع ، وأهمها البيت والمدرسة إلا أنه يعاب على الاتجاه إغفاله البحث في العوامل الإجرامية الأخرى غير العوامل الاقتصادية .

ب. أما الذين يقللون من أهمية العوامل الاقتصادية فهم يرون أن الدور الإجرامي للعوامل الاقتصادية دور محدود جداً ويقتصر دورها على تهيئة الظروف الملائمة للجريمة ، إذا ما صادفت استعداداً وتكويناً إجرامياً كامناً لدى الفرد وفي هذه الحالة تكون الظروف الاقتصادية بمثابة المنبه لهذا الاستعداد . أي الظروف الاقتصادية لا تعمل منفردة ويستدل أنصار هذا الاتجاه على صحة رأيهم بأن كثيراً من الناس يعيشون في ظروف اقتصادية بالغة السوء ومع ذلك لا يسلكون الجريمة ، ومن الناس من وسع الله في رزقه حتى صار يحيا في رغد من العيش ، ورغم ذلك لا يقوى على مقاومة إغراء الجريمة ويعاب على هذا الاتجاه تجاهله لأهمية العامل الاقتصادي والتقليل من دوره ولا يخفي أن التهوين من شأن العامل الاقتصادي في تفسير الجريمة قد يؤدي إلى إهمال عامل هام من عوامل السلوك الإجرامي .

ج. الاتجاه الصحيح في تقدير دور العوامل الاقتصادية :

يتوسط أغلب الباحثين في علم الإجرام اليوم بين الاتجاهين السابقين ، فيقررون أن للعوامل الاقتصادية أهمية اقتصادية ارتكابي الجرائم ، لكن شأنها في ذلك شأن غيرها من العوامل التي تؤدي إلى هذا الأثر . بمعنى أنها لا يمكن أن تتفرد دون غيرها بتفسير كل الجرائم . فالإجرام تفسره عوامل متعددة تتضافر فيما بينها لإنتاج السلوك الإجرامي.

والواقع أنه ليس بوسع أحد أن يتجاهل دور العوامل الاقتصادية وأهميتها في تكوين السلوك الإنساني سويماً كان هذا السلوك أو منحرفاً ، غلاً أن على الباحث العلمي أن يفسر دور هذه العوامل الاقتصادية في إطار المجال الكلي ، الذي تعمل فيه في حياة الأفراد في المجتمع ، هذا المجال الحيوي الذي يشتمل على عنصرين أساسيين ، هما البيئة ذاتها من جهة كيفية تفسير الأفراد أنفسهم لعناصر هذه البيئة التي يعيشون فيها من الجهة الأخرى وبمقتضى هذا التحليل التكاملية يصبح مفهوم الباعث الاقتصادي مفهوماً نسبياً ، يرتبط بشعور الفرد نفسه بالحاجة إلى الشيء ومدى شعوره بالحرمان لفقدان هذا الشيء . وبذلك فلا تصبح هذه الحاجة إلى الشيء مستقلة ، وإنما ترتبط بروابط نسبية ، كمفهوم الطبقة الاجتماعية أو الطبقة الاقتصادية التي ينتمي إليها الفرد في مجتمعه الذي يعيش فيه . وفي هذه الحالة لا تصبح هذه الحاجة واحدة بالنسبة إلى جميع الأفراد بل تختلف باختلاف طبقاتهم الاجتماعية والاقتصادية ، فالحاجة إلى الشيء اقتصادياً لم تعد بهذا المعنى تعنى تلك الحاجة .

ومع ذلك فقد ظلت مشكلة الفقر بوجه خاص تشمل أبرز الظواهر الاقتصادية في التفسير الاقتصادي للجريمة فمنذ عام ١٨٩١م توالى الدراسات التي تناولت موضوع الفقر من جوانب مختلفة . ومن أهم هذه الدراسات الاقتصادية دراسة الفرد مارسال GMARSHAL ودراسة هنري جورج H.GEORJE ودراسات تشارلز بوت G.BOOOTH ، وجاكوب ريس J. RIIS وجين آدم J.ADAMES ووليام بونجر W.BONJER وغيرها.

المطلقة للبقاء حيا بل إنها ترتبط بروابط وأهداف ورغبات اجتماعية متعددة كالرغبة في الحصول على جاه اجتماعي والرغبة في الحصول على مركز أو منزلة اجتماعية معينة ، أو حتى الرغبة للسيطرة الاقتصادية على الغير ، أو السيطرة الاجتماعية عليهم .

التفسير النظري للعلاقة بين الفقر والجريمة :

وقد فسر وجود مثل هذه الظاهرة في المجتمع ، وذهب على أن القيم والمعايير السائدة في المجتمع هي عادة معايير وقيم الأسر في المستوى المتوسط فيه ، وعادة ما تبذل الأسر في هذا المستوى جهداً كبيراً للضغط على أبنائها ليتمثلوا قيم ومعايير المجتمع ، مما يترتب على ذلك معوقات اجتماعية تحد من اندفاع أبناء هذا المستوى للانحراف والجريمة . ولا يعني هذا أن اسر الفئة الاجتماعية الدنيا أو العاطلة تحث أبنائها على مخالفة القيم السائدة لكنهم لا يجدون جهداً مماثلاً يحد من اندفاعهم للجريمة ، كما يفسر هذه الظاهرة من وجهة نظر أخرى ، فهوى يرى أن الوضع المعنى للأسر يحدد المشكلات للبناء ووجودها من عدمها . فالمكانة الاجتماعية المنخفضة لأسر الفئات الدنيا في المجتمع توجد عند أبنائها قدراً من الآمال والطموحات الاجتماعية والاهتمام المستقبلي ، وتجعلهم يميلون إلى الطموحات النفسية المبكرة التي عادة ما تتصل بغرائز هتك الفطرية ، ويطلق عليها في الدراسات الاجتماعية المتعة الوقوتية (Hedonism short-run) فيتركز اهتمامهم على إشباع شهواتهم الحيوانية ومن ضمنها الشهوة الجنسية ، ولو كان ذلك بطرق ووسائل غير مشروعة ، حتى لو تطلب الأمر القوة والعنف والاعتصاب .

كما يفسر روبرت برتون جرائم الأموال والمخدرات بحالة الأنومي (اللامبارية) الناتجة عن عدم التوافق بين الأهداف العامة التي تحث عليها ثقافة المجتمع وبين الوسائل المشروعة المتاحة لتحقيق تلك الأهداف حيث يعاني أبناء الطبقات على الوسائل الفقيرة من التمييز ضدهم كما أن إمكاناتهم المادية والتعليمية لا تؤهلهم للوصول إلى المراكز التي تيسر لهم الحصول المشروعة التي تعين ف تحقيق الأهداف العامة التي تحث عليها ثقافة المجتمع ويكون أقل درجة من الآخرين أو أن ينكر وسائل غير مشروعة يحقق من خلالها

تلك الأهداف وإجرامه في هذه الحالة ليس نابعاً من طبيعته الشريرة ولكن نتيجة لوطأة الظروف وللخلل في البيئة الاجتماعية .

وتشير الإحصاءات الجنائية في عدد من الدول إلى وجود صلة قوية بين الفقر والجريمة ، ففي فرنسا تؤكد الإحصاءات أن لغالبية العظمى من الذين قدموا للمحاكمة في سنة ١٩٨٠م ينتمون إلى أوساط اجتماعية تمثل أشد طبقات المجتمع فقراً .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أجريت دراسات تبين منها أن نسبة ٩٠% ممن قبض عليهم في خلال سبع سنوات كانوا ينتمون إلى أشد الأسر فقراً ، وأن ٧٥% من الأحداث الجانحين ينتمون إلى أسر فقيرة تعتمد في معيشتها على المعونات المالية التي تقدمها الهيئات الاجتماعية . وفي إيطاليا لاحظ الباحثون أن هناك علاقة إيجابية بين الفقر والجريمة لا سيما جرائم الأشخاص وجرائم السرقات البسيطة .

كما أثبتت نتائج بحوث علم اجتماع الجريمة في المملكة الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم تنتمي إلى الفئة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا ، فمثلاً تبين من دراسة عن متعاطي المخدرات بأن معظمهم لا يتعدى دخلهم الشهري ثلاثة آلاف ريال ، وهم بذلك ينتمون إلى الفئة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا (سليمان الفاتح : ١٤٠٩ : ١٠٨) وفي دراسة أخرى عن مرتكبي الجرائم في إصلاحية الحائر بمدينة الرياض تبين أن معظم المحكوم عليهم دخولهم الشهرية أقل من أربعة آلاف ريال (عبد الله الجمعي : ١٤٠٤ : ٥٨) . وقد أكدت هذه النتيجة دراسة حديثة في إصلاحية الحائر على عدد من مرتكبي الجرائم وظهرت من تحليل بيانات الدراسة أن الغالبية من المجرمين دخولهم الشهرية أقل من ثلاثة آلاف ريال (صالح الصنيع : ٢١٢ : ١٤١٤) .

كذلك ثبت من دراسة مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤٠٨ : ١٢٥) عن المتهمين والمحكوم عليهم بجرائم المخدرات في جميع الإصلاحيات والسجون بالمملكة أن غالبيتهم لا يتجاوز دخلهم الشهري ثلاثة آلاف ريال وأثبتت دراسة معاصرة تناولت جميع المحكوم عليهم بجرائم جنسية في الإصلاحيات المركزية بالمملكة أن الغالبية العظمى (٦٣.٤%) من مرتكبي جرائم الزنا واللواط والاعتصاب وهتك العرض ينتمون إلى الفئة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا .

وبالتالي يمكن القول إن الجرائم في المجتمع السعودي بصفة عامة تعد نمطاً ثقافياً يتميز بالسمّة الطبقيّة فتنتشر في الغالب عند المستويات الاجتماعيّة الدنيا عنه بين الفئات الاجتماعيّة العليا .

ومع ذلك يشكل بعض الباحثين ف دلالة هذه الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين الفقر والجريمة ويرون تبعاً لذلك أن الإحصاءات الخاصة بإجرام الأحداث لا تقطع بأن الفقر هو السبب المباشر لإجرامهم. وأنه يصعب لذلك استخلاص نتيجة علمية تؤكد أن أشد الناس فقراً هم أكثرهم نصيباً من الإجرام ويقرر العالم الأمريكي سذرلاند في بحثه عن جرائم ذوى الياقات البيضاء أن الجرائم ليست وقفاً على الطبقات الفقيرة ، بل قد ترتكب جرائم من أغنياء لهم مكانتهم في المجتمع دون أن تعلم بها السلطات ، لأن للأغنياء من المال والنفوذ ما تيسر لهم ارتكاب الجرائم وإخفاء أمرها عن السلطات العامة. وهذا الأمر ليس بمتيسر بالنسبة للفقراء فقد نبه سذرلاند إلى أن الجماعة بصفة عامة تحترم الأغنياء ومن ثم تتسامح معهم .

وعلى هذا الأساس أصبحت الإحصاءات الرسمية وخاصة المستمدة من السجون هي إحصاءات طبقية متحيزة نظراً لاستبعاد ذوى الياقات البيضاء (١٢ : ١٩٥٦ sutherland).

والواقع أنه لا يمكن الاعتماد على الإحصاءات الجنائية اعتماداً كاملاً لتحديد صلة الفقر بالجريمة ، لأن الإحصاءات التي يلجأ إليها تتعلق عادة بأحكام الإدانة وليس بعدد الجرائم المرتكبة فعلاً وهو ما يجعل نتائج المقارنة الإحصائية غير ذات دلالة قاطعة في هذا الخصوص . وقد لوحظ فيما يتعلق بالأحداث مثلاً أن القضاة أسرة فقيرة وفي حيث أنه فلما يلجأ إلى هذه العقوبة بالنسبة للحدث الذي يأتي من أسرة متيسرة الحال . ويفسر ذلك بأنه ليس انعكاساً لعدالة الطبقات ، بقدر ما هو شعور من القاضي بقدرته الدولة على ضمان معاملة تأهيلية للحدث المنحرف أكثر من أسرته ذات ظروف اقتصادية حسنة ، إذ يميل القاضي إلى الاعتقاد بأن هذه الأسرة يمكنها بالنظر إلى ظروفها الطيبة أن تضمن تأهيلاً في ظروف ملائمة للحدث الجانح مما يغني عن انتزاعه من أسرته لإيداعه بالمؤسسات

الإصلاحية والعقابية وبالتالي فإن إحصاءات الجريمة يكون فيها تحيز ضد أبناء الطبقات الفقيرة .

ورغم هذه الملاحظات لا نعتقد أن علاقة الفقر بالجريمة هي علاقة محل شك من حيث المبدأ ، بل أن الفقر يدفع إلى بعض الجرائم ، لا سيما جرائم المال ، فكل ما هنالك أن الفقر لا يؤثر في الإجماع بوجه عام وإنما تقوم الصلة بينه وبين الجرائم فحسب وأهم هذه الجرائم الاعتداء على الأولاد لا سيما السرقة التي يلجأ بعض الأفراد حيث يطبق عليهم الفقر بآنيابه ، فلا يجدون منه مخرجاً إلا السرقة التي ترد عنهم غائلة الجوع . ولا تخفي صلة الفقر بجرائم الرشوة والعدوان على المال العام .

وللفقر صلة مباشرة بجرائم الاعتداء على الأشخاص ، فعالة الضيق التي يعاني منها الشخص تؤثر على نفسيته ، وقد تدفعه مع اليأس إلى بعض أفعال الاعتداء على الأشخاص ، وللقر صلة غير مباشرة بجرائم الاعتداء على العرض ، وذلك حين يعجز الفرد لفقره عن الزواج أو عن الإنفاق على زوجته وأولاده .. فققر الأسرة حيث تتلفهم العصابات الإجرامية فتغدق لهم العطاء ثم تستخدمهم في أنشطة إجرامية .

فالفقر إذن عامل مباشر في إجرام ثلثة من الأفراد ، كما أنه في الغالب ينتج آثاراً تساهم بطريق غير مباشر في دفع بعض الأفراد إلى السلوك الإجرامي .

وليس من العسير إدراك الصلة بين إجرام بعض الأفراد وفقدهم ، فالفرد حين يكون ضحية لظروف قاسية شاذة تحول بينه وبين الوفاء بالحد الأدنى من مطالب الحياة ولذويه ، وحين يطرق الفرد كل أبواب الأمل فيجدها موصدة أمامه ، بينما ينظر حوله فيرى غيره يحيا حياة الترف والتبذير وينعم بمباهج الحياة دون رقيب أو حسيب ، قد تضعف مقاومته لضغط الحاجة فينزلق إلى طريق الجريمة .

لكن يلاحظ أن الفقر لا يتحمل وحده تبعه هذا الانحراف ، لأن دوره غير مباشر في الدافع إليه ن بدليل أن هذه الآثار لا ترتبط بالفقر على الدوام ، فانشغال الأسرة عن رعاية الأبناء واعتلال الصحة والانتقطاع عن متابعة الدراسة أمور ليست من لوازم الفقر حتما ، بل قد يقوم عليها جشع أفراد الأسرة الذين ينطلقون إلى الحياة طلباً للمزيد من الرزق ، ويحدث هذا بصفة خاصة عندما يرحل رب الأسرة إلى خارج البلاد للعمل تاركاً زوجته

وأولاده يصارعون الحياة وحدهم، ويزداد الأمر سوءاً إذا خرجت المرأة لميدان العمل فانشغلت عن رعاية أبنائها والإشراف على تربيتهن وتنشئتهن الصالحة .

الخلاصة:

وخلاصة كل ما يتعلق بموضوع الفقر وعلاقته بالجريمة ينحصر في أن ما يشيع بين الناس من أن الجوع يدفع صاحبه إلى السرقة لا يقوم على سند من الواقع ولا يعتمد على دليل علمي . لقد عجز البحث العلمي المعاصر عن تحليل العلاقة بين الفقر وبين تكوين السلوك الإجرامي ، فلم يفلح في كشف وجود بعض العلاقة السببية أو الوظيفية بينهما وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر ظاهرة نسبية ، تختلف باختلاف طبيعة الحياة في المجتمع ، وتختلف باختلاف الزمان والمكان . وهذا يدعونا إلى الاعتقاد بأنه ليس بالضرورة أن يبلغ الفقر حد الجوع القاتل لكي يؤدي بصاحبه إلى ارتكاب الجريمة وخرق القانون لا ينحصر بأفراد الطبقات الفقيرة المعدمة ، ولأجل هذا فليس الفقر وحده ، هو الذي يقود إلى الجريمة بقدر ما هو ظاهرة مركبة معقدة تتصل بمجموعة متكاملة من الظروف والأوضاع والمفاهيم الاجتماعية والثقافية . وهذه في مجموعها تؤثر على حياة الفرد وعلى أفراد عائلته على السواء .